Egyptian Media Production City Co.
(SAE according to Free Zones System)

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
(ش.م.م. تعمل بنظام المناطق الحرة)

السادة / البورصة المصرية – قطاع الافصاح

تحية طيبة ،،، وبعد

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية " المجمعة " للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى فى ٢٠٢٦/٣/٣١م الوارد للشركة من الجهاز المركزى للمحاسبات بتاريخ ٢٠٢٦/٦/٩م ، والمفصح عنها بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٢١م .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مدير عام

علاقات المستثمرين

محمود مصطفى محمود

رئيس مجلس الإدارة

Media Production City - 6th of October City
Post Code: 15515 P.O.Box: 5
(+202) 38555064 (10 Lines) / (+202) 38555094 (10 Lines)
(+202) 38555053
info@empc.com.eg
www.empc.com.eg

مدينة الإنتاج الإعلامى – مدينة السادس من أكتوبر
رمز بريدى: ١٥٥١٥ ص.ب: ٥
٣٨٥٥٥٠٦٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط / ٣٨٥٥٥٠٩٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط
٣٨٥٥٥٠٥٣ (٢٠٢+)

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام
رقم الصادر (٥٩٦) | مرفقات :
تحريرا في : ٤/٦/٢٠٢٦ | التوقيع :

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى

تحية طيبة وبعد،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة للشركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي في ٢٠٢٦/٣/٣١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

تحريراً في : ٢٠٢٦/٦/٤

يعتمد ،،،

وكيل أول الوزارة
مدير إدارة مراقبة الحسابات

أسماء عبدربه محمد

"محاسبة / أسماء عبدربه محمد "

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
الهيئة الوطنية للإعلام

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي
مكتب رئيس مجلس الإدارة
وارد رقم ١٢٨٩
التاريخ ٩/٦/٢٠٢٦ المرفقات (١٧)

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة
للشركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي
في ٢٠٢٦/٣/٣١

****

الي السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي ش.م.م.

المقدمـــة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعة المرفـــقة للشـــركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي "شركة مساهمة مصرية " فى ٢٠٢٦/٣/٣١ وكذا قوائم الدخل المجمعة والدخل الشامل المجمعة والتغير في حقوق الملكية المجمعة والتدفقات النقدية المجمعة المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (30) المعدل الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج علي القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول علي تأكيد بأننا سنصبح علي دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

أساس إبداء استنتاج متحفظ:

وردت القوائم المالية الدوريةالمجمعة للشركة في ٢٠٢٥/٣/٣١ لإدارة مراقبة الحسابات برقم٢٣١ بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٢٠

-لوحظ عند فحص القوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٦/٣/٣١ عدم قيام الشركة باستبعاد الحسابات والارصدة المتبادلة والمشتركة بينها وبين الشركة العربية الفندقية عند اعداد القوائم المالية المجمعة حيث تضمن كلاً

من ح/ المدينون والارصدة المدينة الأخرى ،ح/دائنوالتوزيعات مبلغ نحو ١٣٧,٠٥٥ مليون جنيه يمثل قيمة توزيعات الأرباح من الشركة العربية الفندقية عن العام المالى المنتهى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بما لا يعكس بصورة سليمة نتائج اعمال الشركة ومركزها المالى بالمخالفة للفقرة (ب٨٦-ج) من معيار المحاسبة المصرى رقم "٤٢" الخاص بالقوائم المالية المجمعة والتي تقضى "ان تستبعد بالكامل جميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة والمعاملات بين منشات المجموعة"

يتعين الالتزام بما يقضى به معيار المحاسبة المشار اليه ومراجعة أسس اعداد القوائم المالية المجمعة واستبعاد كافة الأرصدة والحسابات والعمليات المتبادلة والارباح بين الشركتين.

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة والمؤجرة تأجيرا تشغيليا (بالصافى) في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٢,٣٣٨ مليار جنيه وقد تبين بشانها ما يلى :
- عدم قيام الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري حيث انه ووفقا لنطاق هذا المعيار يتم تطبيقه علي قياس الاستثمارات العقارية المؤجرة تأجيرا تشغيليا في القوائم المالية وفقا للفقرة (٥) بذات المعيار والتي تقضي " تعتبر من الاستثمارات العقارية كل العقارات (الاراضي او المباني او جزء من مبني او كليهما) ومحتفظ بها من المالك لتحقيق ايجار او ارتفاع في قيمتها او كليهما"
، بالرغم من قيام الشركة بالتأجير فعليا وفقا لغرض الشركة الاساسي وانشطتها الواردة بالنظام الاساسي للشركة الصادر في مارس ٢٠٢٣ وبالايضاحات المتممة للقوائم المالية بانها تقوم بتوفير وسائل انتاجيه يمكن تأجيرها للغير للاغراض التليفزيونية والسينمائية.
- وعليه فان الشركة لم تقم بالفصل بين الاصول غير المتاحة للتأجير (المشغولة بمعرفة المالك) والتي تستخدم للاغراض الادارية واغراض الانتاج وتوريد البضائع والخدمات والتي يجب ان تدرج ضمن بند الاصول الثابتة طبقا لمعيار المحاسبة رقم (١٠) وبين الاصول المؤجرة تأجيرا تشغيليا والمتاحه للتأجيرطبقا لمعيار المحاسبة رقم (٣٤) الاستثمار العقاري، مخالفا بذلك معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) للاصول الثابتة فقرة (٦) والتي تقضي " ان تتمثل الاصول الثابتة بالبنود الملموسة التي تحتفظ بها المنشاة لاستخدامها بالاغراض الادارية او الانتاج " ، وقد افادت الشركه بردها علي تقاريرنا السابقه بأن جميع الأصول(حتى المشغولة بمعرفة المالك) يتم تأجيرها لأغراض التصوير وبالرجوع الي تحليل ايرادات مناطق التصوير تبين انه لا يوجد اي ايرادات تخص التصوير بالمبني الاداري اوالمالي خلال الفترات السابقة كما افادت بانه لم تقم بتطبيق معيار المحاسبة المصري (٣٤) وذلك استنادا إلي الفقرة (٥٣) من المعيارالتي تقضي " بانه في حال عدم القدرة علي تحديد القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه يقيس صندوق الإستثمار العقاري ذلك باستخدام نموذج التكلفة الوارد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) " ورغم ذلك لم تطبق الشركة نموذج التكلفة الوارد بالمعيار رقم (١٠) علي اصولها التي استوفت شروط التبويب كاستثمارات عقاريه طبقا لما ورد بالفقرة (٢٩ ، ٣٠) كما لم تلتزم بالافصاحات الوارده بالمعيار وكذا الفقرة رقم (٧٥) من معيار المحاسبة رقم (٣٤) والتي تقضي " عندما يكون هناك صعوبة في التبويب علي المنشاه الافصاح عن القواعد التي تستخدمها المنشأة لتفرقة الاستثمار العقاري عن ذلك المشغول بمعرفة المالك والمحتفظ به لغرض البيع ضمن النشاط المعتاد للمنشاة ، وكذا الافصاح عن ايرادات الايجار من الاستثمار العقاري وكذا مصروفات التشغيل الناشئة عن الاستثمار العقاري ، وكذا الالتزامات التعاقدية لشراء او انشاء او تطوير او صيانة الاستثمارات العقارية ..."

يتعين ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار اليها ومراعاة نطاق التطبيق لكل منها مع ضرورة الافصاح وتعديل الايضاحات المتممة .

- لم يتضمن حساب الأصول مبلغ نحو ١٦,٥ مليون جنيه يمثل قيمة توريد وتركيب واختبار وربط عدد (٦) لوحات سمارت جهد متوسط تم استلامها والانتهاء من تركيبها في ٢٠٢٦/١/١١طبقا لامر التوريد رقم ٢٠٢٥/٨ والمؤرخ في ٢٠٢٥/٢/٢.
بالمخالفة للفقرة (٧) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) للأصول الثابتة والتى تقضى "انه يتم الاعتراف بتكلفة اى بند من بنود الأصول الثابتة عندما يكون من المرجح ان تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية ويمكن قياس تكلفة البند بدرجة يعتمد عليها "

يتعين الالتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار اليه واجراء التصويبات اللازمة في هذا الشأن .

- لم تقم الشركة بالتقييم والجرد والاضافة لسجلات الاصول للإنشاءات التي قام العملاء ببنائها وتطويرها والتنازل عنها للشركة ومازالت قائمة منذ سنوات وتحقق إيرادات للشركة بالمخالفة لنص الفقرة (٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الاصول الثابتة وإهلاكاتها والتي تقضي " يعترف بتكلفة اي بند من بنود الاصول الثابتة كأصل فقط عندما يكون من المرجح ان تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة من هذا البند ويمكن قياس تكلفة البند بدرجة يعتمد عليها " مثل ذلك : (منطقة مكه القديمة – كفر دلهاب – كافية ريش – منطقه اصفهان – قلعة الاموت- المنطقة العسكرية التبه – ديكور الامام الشافعي بالمنطقة الاسلامية ..)

والتي تبين بشأنها ما يلي:

- بلغت ايرادات بعض تلك المناطق مثال ذلك: (قلعة الاموت –كافيه ريش– منطقه اصفهان) خلال الفترة من ٢٠٢٦/١/١ حتي ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ١,٢٢١مليون جنيه ، بالاضافه لايجار منطقة الامام الشافعي والتي تدخل ايراداتها ضمن ايرادات المنطقة الاسلامية ، وايجار منطقة كفر دلهاب والتي تدخل ايراداتها ضمن منطقة نزلة السمان.
- عدم استجابة رئيس قطاع المباني والخدمات بتقييم تلك المنشأت (والمقام بعضها منذ اكثر من ٥ سنوات) حتي يمكن اضافتها الي اعمال الجرد السنوي وسجلات الاصول والتامين عليها وخاصة في ظل وجود خطابات من رئيس القطاع المالي ابتداء من ٢٠٢١/٤/١١ وحتي ٢٠٢٤/١٢/١٨ يطلب هذا التقييم .

وقد جاء برد الشركة علي تقاريرنا السابقة أن الإيرادات المحققة هي مقابل إيجار أرض مناطق التصوير وتقديم الخدمات اللوجستية لشركات الإنتاج وليس ايجار المباني الديكوريه ، وان حركة الإضافة علي الأصول والإهلاك الطارىء لها ستكون سريعة وغيرمتوافقة مع طبيعة الثبات لحركة الأصول الثابتة ، في حين تبين ان الايرادات المحققه مقابل تاجير العملاء للمباني الديكوريه وليس لاستئجار الارض وفقاً للبنود المدرجة بالعقود نحو تأجير مناطق بعينها ، كما ان بعض المناطق قائمة منذ اكثر من ٥ سنوات وتحقق ايراد ولم يتم هدمها .

يتعين ضرورة تشكيل لجنة فنية لتحديد طبيعة تلك المنشات الديكورية ونوعيتها من حيث كونها ديكورات ثابتة او ديكورات مؤقتة سريعة التغيير، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار اليها.

- قيام الشركة بمصادرة أصول بعض العملاء خلال عام ٢٠١٩ تم تقييمها بنحو ١٢ مليون جنيه دون توضيح الأسس التي استندت عليها في التقييم سداداً لجزء من المديونيات المستحقة عليهم واضافتها لحساب الأصول و تخفيض حساب العملاء بها دون أن تتخذ أي اجراءات قانونية تجاه مصادرة تلك الأصول حتى يتم تقييم الأمر واعتماده من الهيئة العامة للاستثمار و مصلحة الجمارك طبقاً لقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ فى ظل عدم استخدام تلك الاجهزة وتكدسها بمخازن الشركة لتقادمها الفنى والتقنى .

ويتصل بما سبق انه قد تم أضافة مبلغ نحو ١,٤ مليون جنيه لأصول الشركة خلال عام (٢٠٢٤ و٢٠٢٥) وهي عبارة عن (كشافات وكاميرات واجهزة تكييف ومولد كهرباء واكسسوارات) تخص الشركة العربية للارسال الاعلامي (قناة الساعة) والمؤجرة لاستوديو (٥ هـ) وذلك بناء علي فتوي الشئون القانونية رقم (٨) والصادرة في ٢٠١٩/١/١٧ والتي اوصت " بتشكيل لجنة لجرد كافة المنقولات والموجودات التي تخص الشركة المذكورة وتكويدها وتقييمها واضافتها للرصيد المخزني للشركة " وقد تم تنفيذ تلك التوصيات من قبل الشركة بتشكيل لجنة في ٢٠٢٣/٨/٦ اي بعد مرور اكثر من ٤ سنوات ، وقد تم الانتهاء من اعمال تلك اللجنة في ٢٠٢٣/٨/٢٨ وعلى الرغم من ذلك تم اضافة تلك الاجهزة لحساب الاصول في ٢٠٢٤/٣ اي بعد ٧ شهور من تاريخ انتهاء اعمال اللجنة دون مراعاة اثر ذلك علي ح/ الاهلاك خلال تلك الفترة بالمخافة للفقرة (٥٥) من معيار المحاسبه رقم (١٠) الاصول الثابتة واهلاكاتها والتي تقضي " يبدأ اهلاك الاصل عندما يكون متاحا للاستخدام " .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تكفل اعتماد مصلحة الجمارك المصرية وموافقة الهيئة العامة للاستثمار فيما يخص التعامل خارج المنطقة الحرة ولإثبات تلك الأصول وكذا ضمان عدم مطالبة العملاء غير المستحق عليهم اى أرصدة بقيمة متعلقاتهم ومراعاة حساب فروق الاهلاك الخاصه بأصول قناة الساعة .

- ما زال حساب الأصول (مرافق وطرق)يتضمن عدد ٥٦٠كشاف ليد (١٠٠ وات) تم اضافتها خلال عام ٢٠٢٥ بمبلغ نحو ٢,٨ مليون جنيه (قيمة الكشاف الواحد نحو ٥ الاف جنيه) ، وقد تبين حساب اهلاك لها بنسبة ٢% (علي مده ٥٠ عام) وكان يتعين تحميلها علي حساب المصروفات بالمخالفة للفقرة (٨) من معيار المحاسبة رقم (١٠) والتي تقضي " يتم الاحتفاظ بقطع الغيار ومعدات الصيانة كمخزون علي ان يعترف بها كمصروف في قائمة الدخل مع استخدامها " حيث قامت الشركة باستخدامها في اضاءة شوارعها .

يتعين اجراء التصويب اللازم في هذا الشأن والالتزام بما يقضى به معيار المحاسبة المشار اليه.

- تبين استمرار الشركة في عدم استغلال الكرفان المنشأ منذ ٢٠٢٠/٨/١٧ بتكلفة بلغت نحو ٤٢٢ الف جنيه بمناطق التصوير وقد بلغت قيمته الدفترية في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٢٣٢ الف جنيه ولم يدخل الخدمة ولم يتم تحقيق اي ايراد منه حتي تاريخ انتهاء الفحص بالرغم ما جاء برد الشركة علي تقاريرنا السابقة بانه سيتم مخاطبة القطاع التجاري ومناطق التصوير لتأجير الكرفان دون جدوي .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم استغلال الكرفان منذ انشاءه من اكثر من ٥ سنوات واتخاذ ما يلزم وبما يعود بالنفع علي الشركة .

<u>- بلغ رصيد ح/ مشروعات تحت التنفيذ بالصافي في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٥٠,٩٧٣ مليون جنيه بعد خصم قيمة الاضمحلال البالغ نحو ٦,٣٧٣مليون جنيه وقد تبين بشأنه:</u>

- مازال الحساب يتضمن مبلغ نحو ٤,٨٥٢ مليون جنيه يمثل رصيد بند أعمال فنية (تحت التنفيذ – مقدمات عن اعمال فنية لم تبدأ) (بعد خصم الاضمحلال البالغ نحو ٥,٢٩٩ مليون جنيه) يمثل قيمة سيناريوهات وملخصات ومقدمات لأعمال فنية منذ فترات طويلة وقد تبين أنه مر أكثر من خمس سنوات على أخر لجنة مشكلة لدراسة موقف هذه الأعمال بقرار رئيس مجلس الإدارة رقم (١٨) في ٢٠١٩/٣/٢١ والتي قد ورد ضمن توصياتها اخذ رأى الإدارة القانونية في بعض التنازلات والعقود الخاصة ببعض أعمال السينما الا انه حتى تاريخه لم يتم تفعيل ما ورد بتوصيات اللجنة المشار اليها او صدور اى قرارات أخرى .
  يتعين ضرورة إعادة دراسة الموقف الحالي لهذه الأعمال وقياس مدى كفاية الاضمحلال المكون واتخاذ ما يلزم من إجراءات للاستفادة من هذه الأعمال.
- مبلغ نحو ١,٠٧٤ مليون جنيه يمثل قيمة ما تم سداده لشركة ايجيبت ميديا سوفت والتي تساهم الشركة في رأسمالها بنسبة ٤٥% مقابل تنفيذ وتشغيل نظام المعلومات " شيرمان" المسند لها بالأمر المباشر منذ ٢٠٠٩/٣/٤ الذي كان مقرر الانتهاء منه في ٢٠١٠/٥ وهو ما لم يتم حتي تاريخه ، فضلا عن ما شابها من ملاحظات في تنفيذ تلك الاعمال وفقا لتقارير المتابعة المعدة بمعرفة الشركة وكذا مستخدمي البرنامج وهو ما حدي بمجلس الادارة بمنحها أكثر من مهله لإنهاء تلك الاعمال أخرها التي انتهت في ٢٠١٣/٤/١ وهو ما لم يتم ، وعليه وبناءاً علي توصيات لجنة المراجعة رقم ٧٢ في ٢٠١٣/١/١٧ تم احالة الموضوع لنيابة الاموال العامة لتولي التحقيق بموجب الدعوي رقم ٤٥٥٨ لسنة ٢٠١٤ أكتوبر وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٩ و مازال الموضوع قيد التحقيق في النيابة حتي تاريخه فضلا عن ان شركة إيجيبت ميديا سوفت قد انحلت وانقضت بقوة القانون منذ عام ٢٠٢١م وذلك بانتهاء مدتها القانونية المنصوص عليها في عقد الاتفاق المحرر بين الشركة المؤرخ ٢٠٠٦/٦/٢٠ والسجل التجاري الخاص بها وانه جاري اتخاذ إجراءات التصفية القضائية وذلك كما ورد برد الشركة على تقاريرنا السابقة.

يتعين موافاتنا بما أسفر عنه قرار النيابة العامة وما تم من اجراءات التصفية القضائية المشار اليها وخاصة في ظل قيام الشركة بتكوين اضمحلال بكامل القيمة .

<u>بلغ صافي تكلفة المخزون في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٦٥,٤٦٣ مليون جنيها بعد خصم قيمة الانخفاض في المخزون بمبلغ نحو ١٨ الف جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي :</u>

- اثبات حساب المخزون بالتكلفه دون النظر الى التغير في قيمته الناتجة عن عدم استخدام بعض المهمات لفترات طويلة بالاضافة الي وجود مخزون راكد وبطيء الحركة لعدد ٨٣٣ صنف وذلك من خلال تقارير رؤساء لجان الجرد السنوي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ ولم يتم تقييم سوي عدد ١٨٦ صنف بمبلغ نحو ١٠٥ الف جنيها مما يتضح معه عدم كفاية قيمة (التخفيض في قيمة المخزون) والبالغ نحو ١٨ الف جنيه ، مما يستوجب معه اعادة النظر في قيمة المخزون طبقا للتكلفة الدفترية أوصافي القيمة البيعية ايهما اقل وبما يعكس الخسائر المتوقعة لها و ذلك طبقا للفقرة (28) من معيار المحاسبة المصري رقم (2) الخاص بالمخزون والتي تقضي " قد لا تسترد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلى أو الجزئى أو إذا انخفض سعر بيعه ويتم

تخفيض قيمة المخزون إلى أقل من تكلفته ليصل إلـى صـافي قيمتـه البيعيـة " وكذا الفقرة (٣ ، ٧) من السياسات المحاسبية للشركة والمفصح عنها بالقوائم المالية في ٢٠٢٦/٣/٣١ .

يتعين ضرورة الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المشار اليه مع اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن .

- تضمن رصيد مخزن قطع غيار ومستلزمات المجمع في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ٢,١٢٩مليون جنيها بالخطأ يمثل قيمة عدد(٣) اجهزة استقبال تم التنازل عنها من قبل شركة مصر الحديثة للارسال الاعلامي حيث كان يجب تعليتها علي حساب الاصول الثابتة وفقا لما تقضي به الفقرة ٧ من معيار المحاسبة المصري رقم(١٠) الخاص بالاصول " ان يتم الاعتراف باي بند كاصول عندما يكون من المرجح ان يتدفق منفعة اقتصادية مستقبلية " بالاضافة الي قيام الشركة باثبات تلك الاجهزة علي حساب الاحتياطي الراسمالي و بما يخالف الفقرة ٢٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والتي تقضي " يتم عرض المنح المرتبطة بالاصول في قائمة المركز المالي باثباتها كايراد مؤجل "

يتعين اجراء التصوييات المحاسبية اللازمة في هذا الشأن مع ضرورة الالتزام بالمعايير المشار اليها .

- بلغ رصيد حساب العملاء واوراق القبض في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٧٧١,٥٩٤ مليون جنيه (بعد خصم الاضمحلال البالغ نحو ١٩٥,٤٣٥ مليون جنيه) وقد تبين بشأنه ما يلي:

- . تبين استمرار الشركة في عدم الافصاح عن نسبة التركز والمخاطر وحالات تركز المخاطر ووصف البنود المحتفظ بها كضمان مخالفاً بذلك معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) الخاص (بالأدوات المالية-والا فصاحات) الفقرة (٣٤ ج)، الفقرة (٣٦) واللاتي يقضيان" على المنشاة الافصاح لكل نوع من المخاطر الناجمة عن الادوات المالية وحالات تركيز المخاطر ووصف البنود المحتفظ بها كضمان وتحسينات الائتمان الاخرى" وأثرها المالي حيث بلغت قيمة المديونية المستحقة على الشركة المتحدة الاعلامية في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو مبلغ ٤٣٦,٩٠٤ مليون جنيه أي بنسبة تجاوز ٤٥,٢٢% من اجمالي ارصدة العملاء قبل خصم الاضمحلال في ذات التاريخ و البالغ نحو ٩٦٦,١٣٠ مليون جنيه وايضا بنسبة ١٦% من الحد الأقصى لخطر الائتمان الذي تتعرض له الشركة والبالغ (٢,٥٨٧ مليار جنيه) وفقا للفقرة (٣٦/٢/أ) خطر الائتمان من السياسات العامة لإدارة مخاطر الادوات الائتمانية مما يشير الي وجود تركز جوهري .

اسم العميل	قيمة المديونية
المستقبل للقنوات الفضائية.	٧٧٢٠٨٥٣٣
هواليمتد ONTV.	٧٩٣١٤٢٥٢
دي ميديا الاعلامية DMC.	٧٣٢١٠٠١٠
الضياء للانتاج الاعلامي المتحدة الاخبارية.	٢٣١٥٣٥٧٤
ايجيبت ميديا للانتاج (الحياة).	٥٦١٨٤٨٠٧
برزنتيشن لايف.	١٢٧٣٢٠٨٧
دي ام سي للانتاج السينمائي.	٢٧٦٨١٥٨٦
دي ميديا الاعلامية دراما .	١١٠٧١٣٣
المتحدة للتسويق الرياضي	١٢٧٨١٨١٥
المستقبل القابضة الاعلامية.	٨٣٣٢٠٢٣
سينرجي مبني اداري.	١٠٧٤٦٤٢٤
ميديا هاب .	٠٥٧٥٢٥٨٩
المتحدة للانتاج الفني	٨٢٤٤٣٠٩
راديو النيل	٤٠٤٥٥٢٩٩
اجمالي	٤٣٦٩٠٤٤٤١

يتعين ضرورة الالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٠ والافصاح في الايضاحات المتممة للقوائم المالية عن هذا التركز الائتماني مع بيان نسبته من اجمالي العملاء والاجراءات المتخذة للحد من المخاطر .

- ظهر رصيد حساب شركة الحكير (ماجيك لاند) في ٢٠٢٦/٣/٣١ بمبلغ نحو١٣,٩٨٨ مليون جنيه وتبين بشأنه مايلي :

أ- ورد رد الحكير بخطابه المؤرخ في ٢٠٢٦/٣/٢٤ علي الخطاب المرسل من قبل الشركة في ٢٠٢٦/٢/١ بشان انتهاء المهلة الاضافية الاخيرة له في ٢٠٢٥/١٢/٣١ ، انه تم انتهاء وافتتاح اكثر من ٨٠% من المشروع وبناءا عليه تم العرض علي مجلس الادارة بجلسته رقم (٣٧١) في ٢٠٢٦/٥/١٨ وتم ارجاء الموضوع لحين تقديم المستشار القانوني الراي علي ماجاء بالخطاب ومطابقته علي بنود العقد الاصلي .

يتعين موافاتنا بما انتهي اليه المستشار القانوني في هذا الشأن

ب- عدم قيام شركة الحكير بالالتزام بتطبيق المادة (٢) من العقد الاصلي والمبرم في ٢٠١٨ والتي تقضي " الانتهاء من اعمال الانشاءات الجديدة اللازمة وتعديل المنشأة القائمة ومراحل وتواريخ تنفيذ التكلفة الاستثمارية علي ان يتم تنفيذ هذه الاعمال جميعاً خلال مدة اقصاها ٢٤ شهراً " حيث طلب العميل اكثر من مرة وعلي مدار ٧ سنوات للتأجيل ونلك بناءا علي موافقة من مجلس الادارة ترتب علي ذلك عدم تطبيق المادة ١٣ فقرة ٣ والتي تقضي " حصول المدينة علي نسبة ٥% من اجمالي الارباح السنوية للمشروع " في حين قام العميل بافتتاح جزئي لبعض الالعاب منذ سنوات ، وعلي الرغم من ذلك تم التعاقد مجددا مع العميل وفقا لملحق العقد المبرم في ٢٠٢٥/١٠/٥ علي تعديل المساحة الكلية الممنوحة له كحق انتفاع بإضافة مساحة قدرها ١١٤٢٠٠ م٢ مقابل ان تلتزم شركة الحكير بسداد القيمة المالية والمتمثلة في مقابل حق الانتفاع للمناطق المضافة و البالغ نحو ٢٧,٤٠٨ مليون جنيه سنويا اعتبارا من السنة الميلادية التالية لفترة السماح و التي مدتها ١٢ شهرا تبدأ من تاريخ استلام الأرض المضافة .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك وخاصة في ظل عدم التزام العميل ببنود العقد الاصلى وعدم حصول الشركة على اى استفادة حتى تاريخه.

- ظهر رصيد شركة محطة التحرير في ٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو٣٩,٧٠٥ مليون جنيه والمؤجر لاستديو ١٢ك بالعقد المبرم في ٧/ ٢٠٢١ وقد تبين بشأنه ما يلي:

أ- قامت الشركة بالطعن بالنقض على الاحكام الصادرة في الاستئنافين المنضمين والخاصين بالدعوى القضائية رقم٢٥٢٧ لسنه ٢٠٢٣بالمطالبة بمبلغ ٢٠,١٩٩ مليون جنيه بقيمة المديونية المستحقة عليه للقيمة الإيجارية والخدمات المؤداه للعميل عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٤/٣٠ وقد سبق صدر حكم في الدعوي المذكورة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٠ بسداد قناة التحرير مبلغ نحو ١٥,٩ مليون جنيها بالإضافة الي الفوائد القانونية بواقع ٤% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية في ٢٠٢٣ وحتي اتمام السداد وجارى استكمال إجراءات تنفيذ الحكم ولم يحدد جلسة لنظر الطعن وفقا لبيان الدعاوى القضائية في ٢٠٢٦/٣/٣١

ب- لم يتضح لنا اسباب استمرار الشركة في التعامل مع العميل وخاصة في ظل ارتفاع مديونيته والتي بلغت نحو ١٩,٥٠٦ مليون جنيها بعد خصم قيمة المطالبة الواردة بالدعوى الاولي وسداد العميل خلال الفترة مبلغ نحو٢ مليون جنيها فقط من اجمالي المديونية المستحقة عليه مما ادي الي قيام الشركة برفع دعوى قضائية جديدة برقم ٧٩٣٩ لسنة ٢٠٢٤ للمطالبة بمبلغ نحو ٩,١٦١ مليون جنيه ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٥/٢٧ للتقرير .

ج- عدم تطبيق البند رقم (٥) من عقد الإيجار والذي يقضي "بان يحق للمؤجر ايقاف او قطع الخدمات المؤداة للمستأجر كهرباء، مياه، .... الخ حتى تمام السداد " قبل اللجوء الي رفع الدعاوي القضائية.

يتعين موافاتنا بأسباب كل ماسبق مع ضرورة الالتزام بتطبيق بنود العقد في هذا الشأن .

- بلغ الرصيد المستحق على شركة ترنتا للإنتاج والتوزيع (النهار) في ٢٠٢٦/٣/٣١بنحو ٣١,٥٤٤ مليون جنيه وقد لوحظ الاتى :

ا- قيام العميل بتقديم عددا من الشيكات سدادا للمديونية الا ان تلك الشيكات يتم رفضها جميعا مما ترتب عليه زيادة الفترات الائتمانية الممنوحة له فضلا عن عدم احتساب سعر فائدة علي الشيكات المرتدة واعادة جدولتها طبقا لسعر الفائدة المعلن بالبنك المركزي .

ب- عدم قيام الشركة بتطبيق البند رقم (٥) من عقد الايجار والذى يقضى "ان يحق للمؤجر إيقاف او قطع الخدمات المؤداه للمستاجر كهرباء -مياة.....الخ حتى تمام السداد "وذلك لضمان حقوقها .

نوصى بموافاتنا بالإجراءات التي اتخذتها الشركة حيال ذلك وبما يضمن الحفاظ علي حقوقها طرف الغير مع ضرورة العمل على سرعة تحصيل تلك المديونية والالتزام بتطبيق بنود عقود الايجار المبرمة مع العملاء .

- تبين عدم قيام الشركة بتقييم ارصدة العملة الأجنبية لعدد ٥ عملاء وفقا لسعر الصرف السائد في٢٠٢٦/٣/٣١ مخالفا بذلك معيار المحاسبة المصري رقم ١٣ و الخاص بأثار التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية لكل من الفقرات ٢٨ ،٣٢، ٣٨، ٣٩ وتقضى هذه الفقرات بأن "يتم ترجمة كل بنود المركز المالي و نتائج الأعمال طبقا لسعر الأقفال في تاريخ كل قائمة مركز مالي و اثبات فروق تقييم العملات ضمن قائمة الدخل " وقد ترتب على ذلك ظهور كل من حساب العملاء و حساب فروق تقييم العملة على غير حقيقتهم بفارق قدره نحو ١٣٢,٧٤٧ مليون جنيه مصري

اسم العميل	رصيد العميل بالعملة الاجنبية (دولار) في ٢٠٢٦/٣/٣١		رصيد العميل الواجب احتسابه وفقا لسعر الصرف في ٢٠٢٦/٣/٣١ والبالغ ٥٤,٦ج/د	الفرق
	دولار	المصري		
فرح ميديا	١١٩٨٢٨٧دولار سعر صرف ١٥,٦٦ج.د	١٨٧٦٦٥٠٦	٦٥٤٢٦٤٧٠	٤٦٦٥٩٩٦٤
سبوت ٢٠٠٠ صفوت غطاس	٨٠٦١٥٤دولار سعر ١٥,٦٦ج.د	١٢٦٢٥٢٦٠	٤٤٠١٦٠٠٨	٣١٣٩٠٧٤٨
ميلودي افلام	٢٥٠٠٠٠دولار بسعر صرف ٧ج.د	١٧٥٠٠٠٠	١٣٦٥٠٠٠٠	١١٩٠٠٠٠٠
ميلودي	٥٤٦٦٩٧دولار بسعر صرف ١٥,٦٦ ج.د	٨٥٦١٨٧٦	٢٩٨٤٩٦٥٦	٢١٢٨٧٧٨٠
عملاء تليفزيون اليمن	٤٣٧٦٧٩دولار بسعر صرف٥,٤٥ ج.د	٢٣٨٨٣٩٠	٢٣٨٩٧٢٧٣	٢١٥٠٨٨٨٣
أجمالي	٤٤٠٩٢٠٣٢		١٧٦٨٣٩٤٠٧	١٣٢٧٤٧٣٧٥

والجدير بالذكر ان توقف العملاء عن السداد أو وجود نزاعات قانونية معهم لا يمنع إعادة التقييم بل يستوجب اعادة :دراسة مدى تحصيل مديونياتهم وعمل المخصصات الكافية لهم.

يتعين ضرورة اجراء التسويات اللازمة التزاما بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه وإعادة دراسة موقف تحصيل المديونيات الخاصة بالعملاء سالفي الذكر (وفقا للسياسات المحاسبية المتبعة بالشركة بند ١١/٣ والخاصة باضمحلال الأصول المالية الأدوات المالية والأصول الناشئة عن العقد) ودراسة مدى كفاية المخصصات المكونة لهم بعد إعادة التقييم.

- ظهر الرصيد المستحق على شركة صوت القاهرة (تجارى / تسويق) في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٥,٨٠٢ مليون جنيها وقد كانت آخر مطابقة قامت بها الشركة مع شركة صوت القاهرة مؤرخة في ٢٠٢١/١٠/١١عن الرصيد حتي ٢٠٢١/٦/٣٠والتي اسفرت عن اعتراض شركة صوت القاهرة على مبلغ نحو٣,٦٩٢ مليون جنيها والذى يمثل تعاملات برنامج على اسم مصر باستوديو٢/ب وذلك يرجع الى ان الاستوديو يخص الهيئة الوطنية للإعلام وقد سبق الرد بما يفيد اجتماع اللجنة المشكلة منذ عدة سنوات من الشركتين وتم توقيع محضر مطابقة بذلك ويفيد بأن الموضوع مطروح باللجنة إلا أنه لم يتم حسم الأمر حتى تاريخه .

- م يتم تعليه بعض حسابات العملاء بالقيمة الإيجارية المستحقة عليهم بلغ مالمكن حصره مبلغ نحو ٧٥٣ الف جنيها وذلك طبقا لعقود الإيجار المبرمة معهم مما يظهر ارصدة تلك العملاء علي غير حقيقتها وفيما يلي بيان ذلك :

الشركة	رقم الاستديو	تاريخ عقد الإيجار	القيمة الإيجارية المستحقة حتي ٢٠٢٦/٣/٣١
بست فريم للانتاج والتوزيع	١٤ب	٢٠٢٦/٢/١٦	٥٣٣ الف جنيها
سينماتك	٣و	٢٠٢٦/٢/١٨	١٩٥ الف جنيها
ذا انتولد استوريز للانتاج الفني	مقر اداري غرفة ٢٤٧	٢٠٢٦/٢/٢٣	٢٥ الف جنيها

يتعين اجراء التسويات اللازمة ومراعاة اثر ذلك علي الحسابات المختصة.

- تضمن ح/ العملاء في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ٤٠,٤٥٥مليون جنيه يمثل قيمة المديونية المستحقة علي شركة راديو النيل و قد تبين ان هذه المديونية تتضمن مبلغ 2.261 مليون جنيه تم قيدها على شركة راديو النيل بالخطأ حيث انها تمثل القيمة الإيجارية للمقر الإداري عن الفترة من ٢٠١٠/٥/٢٠حتى ٢٠١١/٤/١٩ و هى تخص شبكة الاذاعات المتخصصة (قطاع القنوات المتخصصة) فى ذلك الوقت طبقا لعقد الأيلولة بين الشركة و الهيئة الوطنية للإعلام و شركة راديو النيل المؤرخ في ٢٠١٨/١٢ ولم يتضح لنا اسباب ذلك وكذلك لم يتم اي سداد خلال الفترة .

يتعين اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن حتى تظهر ارصدة العملاء على حقيقتها، وموافاتنا بالاجراءات التي إتخذتها الشركة نحو تحصيل تلك المديونية ..

- بلغ رصيد الاضمحلال في قيمه العملاء في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١٩٥,٤٣٥ مليون جنيهاً وقد تبين انه تم تقدير قيمة الاضمحلال بناء علي الدراسة الخاصة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) والتي تمت من قبل مكتب المحاسبة الخارجي عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ (الدراسة انتهت الي تكوين اضمحلال بنحو ١٩٥ مليون جنيه) ولم يتم موافاتنا بالمستندات والبيانات التي تم علي اساسها تلك الدراسة حيث يمثل المخصص نسبة ٣٤ % من اجمالي رصيد العملاء المتوقفين البالغ نحو ٣٢٨,٦ مليون جنيها ، وكذا بلغت قيمة المديونية المستحقة علي بعض قطاعات الهيئة الوطنية للأعلام نحو ٣٣,٤٢٩ مليون جنيهاً والتي ترجع لسنوات سابقة .

وكذا لم يتم موافاتنا باسس محدده واضحه لنسب المخصص المكون حيث تتراوح النسب ما بين ١٦,٦% الى ٤١% عن مديونيات لاكبر عملاء الشركه والمستاجرين لاكبر الاستديوهات ومازال يتم التعامل معهم وفيما يلي امثلة لذلك :

القيمة بالجنيه

العميل	اجمالي المديونية	المخصص المحتسب	النسبة
المستقبل	٧٧٢٠٨٥٣٣	١٨٧٤٦٥٨٥	%٢٤
راديو النيل	٤٠٤٥٥٢٩٩	١٦٧٤٥٥٩٨	%٤١
هوليمند	٧٩٣١٤٢٥٢	١٣٦٢٧٩٣٣	%١٧
شي ميديا الاعلامية	٧٣٢١٠٠١٠	١٢٢٢٥١٣٥	%١٦,٦
نجيبت ميديا	٥٦١٨٤٨٠٧	٩٧٧٩٤٧٥	%١٧
كايرو دراما	٣٨٧٤١٨٨٠	٩٣١٢٧٩٦	%٢٤
لايف ستايل تسويق	٩٩٣٢٤١٦	٢٨١٢٣٠٧	%٢٨

يتعين ضرورة تدعيم اضمحلال قيمة العملاء حتي يتناسب مع قيمة المديونيات المتوقفة وبما يتوافق مع دراسة اعمار الديون بمعيار المحاسبة المشار اليه.

- ظهر رصيد ح/ عملاء مركز الخدمات الأعلامية (مدين) في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٣٦,٢٥٤ مليون جنيه وقد تضمن ما يلي:

أ- نحو ٢٩,٧٤٢ مليون جنيه تمثل قيمة المديونية المستحقة على عدد (٣) عميل فقط وبنسبة ٨٢% من اجمالى مديونيه العملاء البالغ عددهم نحو (31)عميل ، وفيما يلي بيان ذلك :

اسم الشركة	قيمة المديونية	بيـــــــــان
اوت فوكس للدعاية	١٢,٥١٨ مليون جنيه	مديونية مستحقه متوقفه ترجع لسنوات سابقة تمثل القيمة الايجارية للاستديو وخدمات اخري لم يتم تحصيلها
سكاي الاخبارية	٨,٢٢٥ مليون جنيه	تمثل القيمة الإيجارية وخدمات اخري
العربية	٨,٩٩٩ مليون جنيه	تمثل القيمة الايجارية والخدمات
الاجمالي	٢٩,٧٤٢مليون جنيه	

ب- نحو ٣,١٨٢ مليون جنيه تمثل قيمة المديونية المستحقة على بعض العملاء مقابل الخدمات المقدمة لهم بالمخالفة للفقرة (١٩) من القواعد العامة بلائحة اسعار الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الشركة والتى تقضى " فى جميع الاحوال يلتزم العميل بسداد القيمة الإيجارية وما قد يتطلبة من خدمات مقدماً او دفعات"

يتعين ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل المديونية المستحقة وخاصة المتوقف منها لما لذلك من اثر علي مخصص الأضمحلال مع ضرورة الألتزام بما تقضى به لائحة الشركة في هذا الشأن .

- تبين عدم الاستغلال الكامل لبعض الاستوديوهات والمقرات الادارية المتوفرة لدى الشركة وبما يعود بالنفع عليها حتي ٢٠٢٦/٣/٣١ حيث لوحظ وجود عدد(١١) استوديو ومقر اداري غير مستغل بأجمالي مساحة ٢٨٥٦ م2 و بنسبة ١٠,٧% من مساحة الاستوديوهات البالغة 26600م2 وكذا عدد (٣) مقر ادارى .

يتعين ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو استغلال تلك الوحدات الاستغلال الامثل وبما يعود على الشركة بالنفع

<u>بلغ رصيد حساب المدينون والارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٢٢٩,٦٠٧ مليون جنيه بعد خصم الاضمحلال البالغ نحو ١,٧٧٣مليون جنيه وقد تضمن ما يلي:-</u>

- بلغ مخصص الديون المشكوك فيها في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١,٧٧٣ مليون جنيه بناء على الدراسة التي تمت من قبل مكتب المحاسبة الخارجي عن العام المالى المنتهى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ ولم يتم موافاتنا بالمستندات والبيانات التي تم على أساسها تلك الدراسة حيث يمثل نسبة المخصص المكون نحو ١٨,٩ % من اجمالى الرصيد المتوقف للمدينون والارصدة المدينة الأخرى والبالغ نحو ٩,٣٦٩ مليون جنيه والتي يرجع بعضها لعام ٢٠١٥م.

يتعين ضرورة إعادة النظر في تكوين الاضمحلال اللازم بما يتناسب مع قيمة الأرصدة المتوقفة .

- قامت الشركة بإعدام مبلغ نحو ١,٧٨٥ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٩ يخص شركة مصر للصوت والضوء دون موافاتنا بأسباب ذلك ودون موافقة مجلس الادارة وذلك بالمخالفة للمادة (١٤) من اللائحة المالية للشركة والتي تقضي "بجوز الترخيص في التجاوز عن تحصيل الديون المستحقة للشركة ما يزيد عن عشرة الاف جنيه باعتماد مجلس الادارة ".وقد أفادت الشركة بردها انه يتم العمل على استيفاء كافة المصوغات والمبررات المؤيدة لإجراءات الإعدام المذكورة .

يتعين الالتزام بما تقضي به اللائحة المالية المشار اليها.

- مازال رصيد مصلحة الضرائب علي المبيعات (القيمة المضافة) في٢٠٢٦/٣/٣١ مدين بنحو ٦٤٣ الف جنيه قيمة ضريبة المبيعات التي قامت الشركة بسدادها لبعض الموردين بفواتيرهم ولم يتم استردادها ومنها ٣٦٨ الف جنيه مرحل من أعوام سابقه ولم تأخذ الشركة في الاعتبار هذا الرصيد عند سداد وتسوية ضريبة المبيعات التي تمت مع مصلحة الضرائب حتى ٢٠١٩ بالمخالفة لقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ماده (٤١) والتي تقضي " ان المشروعات داخل المنطقة الحرة لا تخضع لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية "

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن وفقا لما يقضي به القانون المشار اليه .

- تضمن حساب (حسابات مدينة أخرى) في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ٧٣٤ الف جنيه يمثل قيمة ارصدة متوقفة متنوعة يرجع بعضها لعام ٢٠١٠مثال ذلك (م/ زهرة والعفاريت-فرق عهدة -فرق مرتب -تسوية ضريبة...)

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونية حفاظا على أموال الشركة

- تضمن حساب موردين دفعات مقدمة في ٢٠٢٦/٣/٣١مبلغ نحو ٣٠٤ الف جنيه قيمة مديونيه منذ اكثر من ٥ سنوات علي شركة مؤسسة التعمير للتجارة والمقاولات عبارة عن غرامه تأخير وفرق سعر في ضوء الفتوى رقم ٢٥ ، ٦٠/ ٢٠١٨ على الرغم من توقف التعامل مع الشركة الا ان المبلغ مازال معلق دون مراعاة اثر ذلك على حساب الاضمحلال ٠

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونية حفاظا على أموال الشركة وضرورة مراعاة اثره على حساب الاضمحلال

. -بلغ رصيد ح/ الارباح المرحلة في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ١,٤٩٩ مليار جنيه يتضمن ارصدة تخص الشركة والاكاديمية ومركز الخدمات الاعلامية مازال بشانها مايلي :-

أ- تضمنت الارباح المرحلة للشركة مبلغ نحو ١٢٥,٦٣٨ مليون جنيها يمثل قيمة ما تم حسابه عن الفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤ نتيجة تطبيق البند (٦) من المادة ٢٣ ، البند(٤) من المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ الخاص بتنظيم المعاهد العليا الخاصه بناءا علي موافقة مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم ٣٦٢ في ٢٠٢٥/٥/١٥ علي تقدير اصول الاكاديمية بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيها واعتبار ذلك كرأس مال الاكاديمية دون وجود ايضاح او افصاح بالقوائم المالية لهذا الاجراء وكذا اسس تقدير أصول الاكاديمية بالمخالفة للفقرات ١٠٦ ، ١٠٨ ،١١٣ ، ١٣٤ من معيار المحاسبة رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية .

ب- يتصل بما سبق قيام الشركة بادراج مبلغ ٣٠ مليون جنيه يمثل ١٥% من راس مال الاكاديمية علي حساب الارباح المرحلة كتوزيع لارباح الاكاديمية عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وذلك استنادا للمادة (٢٤) المشار اليها أعلاه من القانون دون ان نقف على الإجراءات المتخذة بشان الزيادة عن النسبة المقررة بالمادة والتي بلغت نحو ٢٢,٤ مليون جنيها والتي تقضى بأنه اذا تجاوزت حصة صاحب المعهد عن ١٥% من رأس المال استخدمت الزيادة على النحو الوارد بالبند رقم (١) من هذه المادة "والتي اشارت الى استخدام الزيادة في تحسين الخدمة التعليمية للمعهد طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها وزارة التعليم العالى فضلا عن قيام الشركة بتخفيض حساب المصروفات بمبلغ ٢ مليون جنيه يمثل قيمة المسدد من الاكاديمية عن نصيب الفترة من ٢٠٢٦/١/١ وحتي ٢٠٢٦/٣/٣١ (باعتباره حق الشركة فى فائدة راس المال بما لا يجاوز ٤%) بخلاف ما سبق تخفيضة من حساب المصروفات عن العام المالى السابق واالبالغ نحو ٨ مليون جنيه ٠

ج- ورد بمحضر مجلس الإدارة المشار اليه انه تم تشكيل لجنة متكاملة ضمت ممثلين من كل من الشركة والأكاديمية وأن هذه اللجنة قد قامت بمناقشة مستفيضة للموضوع وكافة تفاصيله وجوانبه مع مراجعة دقيقة لمواد القانون ذات الصلة وقد انتهت تلك اللجنة الى نتائج تم عرضها على المجلس وقد أفادت الشركة بردها على طلبنا لمحضر اللجنة المذكورة انه لم يتم عمل اى محاضر للجنة انما تم التوافق على قيمة راس المال التي تم عرضها على مجلس الإدارة شفاهة .

- عدم التزام الشركة بتطبيق البند (٢) من المادة ٢٤ والتي تقضي " باحتساب نسبة ٢٥% من صافى الربح للعاملين بالمعهد في صورة منح او علاوات او مكأفات تشجيعية او خدمات وفق للنظم التي تضعها وزارة التعليم العالى والبالغة نحو ٢٦,٢٠٣ مليون جنيه يمثل حصة العاملين في أرباح الاكاديمية عن العام المالى المنتهى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

وذلك بخلاف ما سبق ادراجه ضمن حساب الأرباح المرحلة مبلغ نحو ٤٠,٢٩٦ مليون جنيها تخص ارباح عاملين الاكاديمية عن السنوات السابقة والتي كانت مدرجة ضمن حساب دائنون وارصدة دائنة اخري حيث اعتبرت الشركة ان العاملين المستحقين في توزيعات الأرباح هم جميع العاملين بالشركة والأكاديمية نظرا لان كل الخدمات المقدمة للاكاديمية متمثلة في كل العاملين وفقا لما أفادت به الشركة في ردها على تقاريرنا السابقة في هذا الشأن.

يتعين دراسة ما سبق من كافة الجوانب والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية والافصاح بالايضاحات المتممة واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .

- استمرار الشركة في عدم تخفيض ح/ الأرباح المرحلة بمبلغ نحو ٥,٢١٠ مليون جنيها يمثل قيمة المسدد للهيئة العامة للاستثمار عن بعض الفروق الناتجة في بنود حساب الايراد يتمثل في (فرق رسم الهيئة من ارباح فروق العملة عن عام ٢٠٢٤ ، باقي ارباح الشركة العربية الفندقية) حيث تم تعليته بالخطأ على حساب مدينون و أرصده مدينه اخرى .

وكذا استمرار الشركة في احتساب ١% من صافي ربح مركز الخدمات البالغ ١٣,١٠٣ مليون جنيها وليس من اجمالي الايراد البالغ نحو ٢١,٤٦٠ مليون جنيها بالمخالفة لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ مادة (٤١-٤٢) والتي تقضي " تخضع المشروعات التي تعمل بنظام المناطق الحرة لنسبة ١ % من اجمالي الايراد التي تحققها دون خصم اي اعباء مقابل الحصول علي الايراد وخاصة في ظل مطالبة الهيئة بمبلغ ٤١ الف دولار فرق رسم ١% عن إيراد مركز الخدمات الإعلامية من عام ٢٠٢٢ حتى عام ٢٠٢٤ وذلك بناء على الخطاب المرسل من الهيئة في ٢٠٢٥/١٠/٣٠.

يتعين اجراء التصويب المحاسبي بإلغاء تحميل المبلغ على حساب المدينين وإجراء التسوية الصحيحة بتخفيض الأرباح المرحلة بذات المبلغ وتحميل كل فترة مالية بما يخصها ومراعاة أي استحقاقات اخرى تقررها الهيئة على حسابات الشركة

بلغ رصيد حساب المخصصات في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ١٠,٤٥٢مليون جنيه وقد تضمن ما يلي :-

- مبلغ نحو ١,٥٦٦ مليون جنيه لمقابلة قضايا متنوعة دون تحديد بيانات تلك القضايا ولم نواف من الشركة بالدراسة الخاصة لهذا المخصص من حيث احتمالية الكسب أو الخسارة وقيمة التعويضات المحملة لكل قضية والبالغة نحو١٥ قضية مرفوعة ضد الشركة .

يتعين ضرورة موافاتنا بالدراسات الخاصة بتكوين ذلك المخصص لإمكان الحكم على مدى كفايته .

- مبلغ نحو250 الف جنيه قيمة مخصص قضايا الأكاديمية وقد تبين بشأنه ما يلي :
  - لم يتضمن بيان القضايا الاثر المالي للدعاوي المرفوعة ضد الاكاديمية وخاصة في ظل وجود احكام استئناف تقضي بسداد تعويضات للعاملين منها علي سبيل المثال : (الاستئناف رقم ٢٥١٢ لسنة ١٣٦ ق بمبلغ ١٧٠ الف جنيه ، الاستئناف رقم ٣٧٠٨ لسنة ١٣٦ق بمبلغ ٩٠الف جنيه).
  - وجود العديد من الدعاوي الأخرى المعلقة بالمحاكم والتي قد يترتب عليها التزام قانوني يتطلب تسويته حدوث تدفقات نقدية خارجة .

نوصي بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن .

- عدم قيام الشركة بتكوين مخصص للمطالبة الواردة من مصلحة الضرائب العقارية بنحو ٣٦٩,١٧٧ مليون جنيه نتيجة لاخضاع الشركة لاحكام قانون الضريبة علي العقارات المبنية .وقد قامت الشركة برفع الدعوي رقم ٥٦٩ لسنه ٧٤ ق لوقف التنفيذ وتم صدور حكم المحكمة في ٢٠٢٤/١/٢٢ والذي

نص علي " قبول الدعوي شكلا وفي الموضوع اعفاء الشركة من الخضوع للضريبة المقررة بموجب لجنة الطعن رقم ٨٣٣ و١٣٠ السنة ٢٠١٩ وذلك اعتبارا من ٢٠١٧/٦/١ وخضوع الشركة لأحكام قانون الضريبة علي العقارات المبنية من ٢٠١٣/٧/١ حتي ٢٠١٧/٥/٣١.
يتعين سرعة تكوين المخصص المطلوب لمقابلة هذا الالتزام المشار اليه وخاصا في ظل صدور الحكم وخضوعها عن الفترة ما قبل ٢٠١٧/٦/١.

- بلغ رصيد حسابات دائنو مشاركة تسويق اعمال فنية في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ١٩١,٥١٤مليون جنيه منه نحو ١٠٦ مليون جنيه وبنسبة ٥٥,٣% ترجع لأعوام سابقة تمثل قيمة حصص تسويق الانتاج المشترك مع بعض المنتجين (لعدد ١٥منتج مشارك) لبعض الأعمال الفنية و لم يتم عمل مطابقة لتلك الارصدة منذ فترة .

يتعين اجراء المطابقات اللازمة لتلك الارصدة و العمل علي تسويتها في ضوء نتائج المطابقة.

- بلغ رصيد حساب دائنو التوزيعات في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو٣٠٥,٥١٥ مليون جنيه يتضمن مبلغ نحو ٧٣,٦٩٧ مليون جنيها يمثل قيمه نصيب المساهمين من الارباح الموزعه عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بالمخالفه للماده ٤٤ من قانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١وكذا الماده ١٩٧ من اللائحه التنفيذيه له واللاتي يقضيان" يستحق كل من المساهم وصاحب الحصه او العامل حصته في الارباح بمجرد صدور قرار الجمعيه بتوزيعها وعلى مجلس الاداره ان يقوم بتنفيذ قرار الجمعيه خلال شهر على الاكثر من تاريخ صدور القرار".

يتعين ضروره الالتزام بما تقضي به أحكام القانون المشار اليه ولائحته التنفيذيه في هذا الشان .

- <u>بلغ رصيد حساب دائنون وأرصدة دائنة اخري في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو٣٢٠,٩٠٥مليون جنيهاً تضمن ما يلي:</u>
- مبلغ نحو ١٤,٤٦٣ مليون جنية ضمن بند دائنون متنوعون يمثل قيمة المعالجة المحاسبية التى قامت بها الشركة وذلك بإقفال أرصدة العملاء الدائنه دون اجراء اى مطابقات معهم على ارصدتهم الدائنه

و يتصل بما سبق وجود مبلغ نحو ٤,٤٠٠ مليون جنيه ضمن المبلغ المذكور اعلاه يمثل قيمة رصيد دائن لشركة المحور منذ ٢٠٢٣ إلا ان الشركه ايضا قامت بإجراء معالجة محاسبية اخرى و تحويل هذا المبلغ ضمن حساب دائنون متنوعون مقابل تعليته كمديونية علي حساب العميل.

يتعين موافاتنا بأسباب تحويل تلك الأرصده إلى حساب دائنون دون إجراء اى مطابقات مع العملاء مع ضرورة دراسة موقف شركة المحور في هذا الشأن وموافاتنا بأسباب ذلك.

- مبلغ نحو ١٦,٤١٥ مليون جنيه ضمن حساب الارصدة الدائنة بالأكاديمية الدولية للعلوم والهندسة و لم يتم تسويته بسداد تلك المبالغ لمستحقيها طبقا للقوانين والتعليمات الصادرة بشأنها وبيانه كالتالي :-

المبلغ	البيان
١٥,٨٣٢مليون جنيه	قيمة 5% من صافى الربح السنوي لصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية بوزارة التعليم العالي وذلك طبقا لنص البند رقم 3 من المادة24 من القانون رقم52 لسنه1970 في شان تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولائحته الصادرة بقرار وزير التعليم العالي رقم1088لسنه 1987 .
٥٨٣ الف جنيها	الهيئة القومية للتامينات الاجتماعية طبقا لاحكام القانون رقم ١٤٨ لسنه ٢٠١٩
١٦,٤١٥ مليون	الاجمالي

يتعين العمل علي سرعه سداد تلك المبالغ لمستحقيها .

- مبلغ نحو ١٣,٧٧٣ مليون جنيه تمثل ايداعات وتحويلات بحساب دائنون متنوعون ولم تتضمن مستندات الفحص اسباب تلك التحويلات والغرض منها او الجهة التي قامت بالتحويل لحساب الشركة

يتعين بحث وتسوية تلك المبالغ واسباب تحويلها لحسابات الشركة .

- مبلغ نحو ٤,٢٩٨ مليون جنيه يمثل قيمة المساهمة التكافلية وصحته ١٢,٣٥٩ مليون جنيه حيث قامت الشركة بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة بمبلغ نحو ٨,٠٦١ مليون جنيه يمثل قيمة المساهمة التكافلية عن السنوات من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤ مقابل اصدار شيكات بشأنها ولم يتم تسليمها للجهه المستفيدة ، وقد تم الغاء تلك الشيكات في٢٠٢٥/١١ وتحميل المبلغ علي حساب دائنون متنوعون .

يتعين تعليه الرصيد على حساب المساهمة التكافلية ومراعاة الالتزام بسداد مستحقات هيئة التأمين الصحي الشامل وفقاً لقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ منعاً لتحمل أي اعباء.

- تبين من الفحص قيام الشركة باثبات ايراد استثمارات في ٢٠٢٦/٣/٣١ بمبلغ نحو ١٣٧,٠٥٥ مليون جنيها ناتجة عن توزيع ارباح بموجب قرار الجمعية العامة المنعقدة في ٢٠٢٦/٣/٢٩ للشركة العربية الفندقية رغم ان استحقاق هذه التوزيعات (الكوبون) قد تحدد لها تاريخ استحقاق في ٢٠٢٦/٤/٢٧ وتاريخ استلام علي دفعتين في ٤/٣٠ ، ٢٠٢٦/٧/٨ بالمخالفة لاحكام الفقرة (٢٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) وكذلك الفقرة (١٢) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) والخاص بالقوائم المالية المستقلة والتي تقضي " علي المنشاة ان تعترف بتوزيعات الارباح علي استثماراتها في شركات تابعة ضمن الارباح او الخسائر في قوائمها المالية المستقلة وذلك عندما يصدر لها الحق في استلام التوزيعات " مما ترتب علي ذلك تضخيم ايرادات وارباح الفترة المالية وعدم عرض القوائم المالية بعدالة ووضوح .

يتعين الالتزام بالمعايير المحاسبية المشار اليها مع ضرورة اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.

- تم تخفيض وتعليه حساب الايرادات في ٢٠٢٦/٣/٣١ بمبلغ نحو ١,٥٩٢ مليون جنيها ، ١,٦٥٠ مليون جنيها علي التوالي يمثل قيمة الغاء فواتير ايجارية و اصدار فواتير اخري بدلا منها في حين كان يجب تسويته علي حساب الارباح المرحلة حيث انها تخص السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٥)فقرة (٤٦) والتي تقضي " يتم استبعاد تصحيح خطأ الفترة السابقة من ارباح او خسائر الفترة التي يتم اكتشاف الخطأ فيها " وايضا الفقرة (١١٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والتي تقضي" تعد التسويات علي رصيد اول المده للارباح المرحلة " .
وفيما يلى بيان ذلك :

العميل	المخفض من حساب الايراد	المحمل علي حساب الايراد
ايجاد للانتاج الفني	٥٧٢٠٠جنيها	٦٨٥٠٠جنيها
المتحدة (ايجيبت ميديا ودي ميديا)	١٤٩٨٩٠٥ جنيها	١٤٩٨٨٠٠ جنيها
ستوري لاب	٣٦٠٤٠جنيها	٨٢٧٢٧ جنيها
اجمالي	١٥٩٢١٤٥ جنيها	١٦٥٠٠٢٧جنيها

يتعين الالتزام بما تقضى به المعايير المشار اليها مع ضرورة اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن .

- لوحظ قيام الشركة بمعالجة المتحصلات الخاصة بمقابل حق الاستغلال والخدمات علي الاكاديمية ومركز الخدمات الاعلامية والبالغة نحو مبلغ ٢٣,٦١٠مليون جنيها في ٢٠٢٦/٣/٣١ من خلال تخفيض مصروفاتها (العمومية / الخدمات) بالمخالفة للبنود ٣٣/٣٢ من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والذي يمنع صراحة اجراء مقاصة بين الايراد والمصروف .الامر الذي ترتب عليه عدم سلامه القياس والافصاح عن نتائج اعمال القطاعات المختلفة وعدم اظهار الايرادات والمصروفات بالقيم الحقيقية المعبرة عنها بالقوائم المالية .

نوصي بضرورة مراعاة الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المشار اليه مع اجراء التسويات اللازمة حتي تظهر الحسابات علي حقيقتها

- تم تخفيض حساب مصروفات التشغيل في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ١,٤١٩ مليون جنيها يمثل قيمة خصم معامل القدرة السنوي الممنوح من الشركة المصرية لنقل الكهرباء عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ في حين يجب تعليتها علي حساب الارباح المرحلة وذلك تطبيقا للفقرة (٤٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والتي تقضي " يتم استبعاد تصحيح خطأ الفترة السابقة من ارباح او خسائر الفترة التي يتم اكتشاف الخطأ فيها " وايضا الفقرة (١١٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والتي تقضي" تعد التسويات علي رصيد اول المده للارباح المرحلة " .

يتعين ضرورة الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المشار اليه مع اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.

- تم تحميل ح/ المصروفات العمومية (م.صيانة) في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو (١) مليون جنيه بالخطأ قيمة الرسوم المسددة للإدارة العامة للحماية المدنية وذلك للحصول على اعتمادها لمشروع اعمال شبكة الإنذار والحريق للشركة .
مخالفا بذلك معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) للاصول الثابتة فقرة (١٦) والتي تقضي " ان تشمل تكلفة الأصل الثابت اى تكاليف تتعلق مباشرة للوصول بالاصل للموقع والحالة التي يصبح عندها مهيئا للتشغيل ..."

يتعين الالتزام بالمعيار السابق الإشارة اليه واتخاذ ما يلزم من تسويات في هذا الشأن .

- لم يتم تحميل ح/ المصروفات العمومية بمركز الخدمات في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ٦٤٩ الف جنيها يمثل قيمة المساهمة التكافلية ، رسوم هيئة الاستثمار عن الفترة من ١/١ وحتي ٢٠٢٦/٣/٣١ .

يتعين اجراء التسويات اللازمة في هذا الشان .

- تم تخفيض ح/ المصروفات العمومية في ٢٠٢٦/٣/٣١ بمبلغ نحو ٥٩٨ الف جنيها يمثل قيمة الايراد المتنوع الخاص بالمركز الطبي في حين كان يجب تعليته علي ح/ الإيرادات.

يتعين اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن

- سبق وقد قامت الشركة خلال العام المالى السابق بخصم مبلغ نحو ٢٢,٢٣٣ مليون جنيها من رصيد المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للإعلام والذي يمثل قيمة الدفعة الثانية من الكوبون رقم (٥) من ارباح عام ٢٠٢٣ والذي حدد له موعد سداده في ٢٠٢٦/٣/٥بالمخالفة للمادة(٤٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الايداع والقيد المركزي رقم (٩٣) لسنه ٢٠٠٠ والتي تقضي "يتم صرف العوائد الناشئة عن الاوراق المالية المرهونة من الدائن المرتهن طوال فترة الرهن "حيث يجب سداد اي كوبونات خاصة بالهيئة لصالح بنك الاستثمار القومي وقد افادت الشركة بردها انه تم خصم القيمة بناءا علي اجتماع تنسيقي توافقي وغير مسجل بمحضر بين الشركة وبنك الاستثمار وهذا يتعارض مع مطالبة شركة مصر المقاصة من خلال الاخطارات المرسلة للشركة في ٣/٨ ، ٣/١٥ بقيمة المبالغ المستحقة علي الكوبون رقم (٥) والتي لم يتضح رد الشركة على تلك الاخطارات وكذا تحفظ البنك علي قرار الجمعية رقم (١٢) لسنه ٢٠٢٢ طبقا لما ورد بمحضر الجمعية المؤرخ

في ٢٠٢٢/٣/٢٦ بشان التسوية المشار اليها. وخاصة في ضوء ما ورد برد البنك على الشركة من خلال خطابه المؤرخ في ٢٠٢٤/٧/١٦ بأنه سيتم العرض علي الشئون القانونية بالبنك ولم نواف برد البنك حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق مع ضرورة اجراء التصويبات اللازمة في هذا الشأن ومراعاة الالتزام بالمادة المشار اليها .

- بلغ رصيد حساب التزامات ضريبية مؤجلة في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ٧,٨٦٩ مليون جنيه تخص مركز الخدمات الإعلامية لم يتم موافاتنا بتفاصيل اجمالي الرصيد وكيفيه حسابه وفقا لخطابنا المرسل للشركة في٢٠٢٦/٤/٢٨ وبالتالي لم نتمكن من الحكم على صحه هذا الرصيد .

يتعين موافاتنا بتفاصيل تلك المبالغ وكيفيه حسابها حتى نتمكن من الحكم على صحتها .

- بلغ رصيد حساب مصروفات التسويق في ٢٠٢٦/٣/٣١ مبلغ نحو ٧,٦١٨ مليون جنيه بعجز قدره ٥,٢١٠ مليون جنيه وبنسبة ٢١٦% من إيرادات الإنتاج الفني والبالغة نحو ٢,٤٠٨ مليون جنيه .

الامر الذى نرى معه ضرورة إعادة النظر في السياسات التسويقية للشركة وموافاتنا باسباب انخفاض معدلات الإنتاج الفني .

- لم يتم احتساب غرامة التأخير والبالغة نحو ٦٣ الف جنيه علي شركة الصفوة (اي سي اي) والمسند اليها تنفيذ الرسومات الهندسية والاعتماد من الحماية المدنية لاعمال مكافحة الحريق والانذار الالي وذلك طبقا لشروط امر التوريد رقم (٥٤) في ٢٠٢٥/٤/٢٨ والتي تقضي " ان مدة تنفيذ الرسومات الهندسية وتقديم المقايسة الفنية خلال ٦ شهور من تاريخ امر التوريد " حيث تم تقديم تلك الرسومات في ٢٠٢٦/١/٢١ وبمده تاخير حوالي ٣ شهور .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك و الالتزام بما تقضي به شروط امر التوريد للحفاظ علي حقوق الشركة طرف الغير .

- سبق وان قامت الشركة باستقطاع نسبة 1% من صافى دخل العاملين فى كافة ما يحصل عليه العاملين من الشركة تحت اى مسمى من مكافأت وارباح و خلافه....(حيث تم الاستقطاع من المرتبات الشهرية فقط) لحساب مواجهة تداعيات الاوبئة والكوارث الطبيعية وقد بلغ ما امكن حصره نحو 25.6 مليون جنيه، كما لم يتم توريد تلك المبالغ و ذلك طبقا لما ورد بالمادة الخامسة من القانون رقم70 لسنه2020 فى شان المساهمة التكافلية لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الاوبئة او حدوث الكوارث الطبيعية.

نوصى بضرورة مراعاة الالتزام بما ورد بالمادة المشار اليها من القانون المذكور.

- عدم قيام الشركة بالالتزام بما ورد بالمادة (٧) من قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون انشاء صندوق تكريم الشهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية الإرهابية و الأمنية وأسرهم الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨ والتي تقضي " تفرض ضريبة قيمتها خمسة جنيهات علي الخدمات والمستندات التي تقدمها او تصدرها الشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة تزيد عن ٥٠%" وذلك فيما يخص مركز الخدمات .

نوصي بضرورة مراعاة الالتزام بما ورد بالقانون المشار اليه.

- تبين مخالفة الشركة للمادة ٢١ من القانون رقم ١٤ لسنه ٢٠٢٥ والخاص بإصدار قانون العمل والتي"تقضي بخصم ٠,٢٥% (ربع في المائة) من الحد الادني للاجر التاميني للعاملين" لصالح صندوق تمويل التدريب والتأهيل .

يتعين الالتزام بما يقضي به احكام القانون المشار اليه .

- لم يتم موافاتنا بالبيانات والمستندات التي تم طلبها طبقا لخطابنا المرسل الى الشركة بتاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٨ حتى تاريخ انتهاء الفحص وهي :-

أ-بيان معتمد بالموقف الضريبي للشركة (المدينة - مركز الخدمات الاعلامية - مجمع فاميلي - الأكاديمية) من بداية النشاط حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ موضحا به اخر سنه ضريبيه تم المحاسبة عليها لكافة أنواع الضرائب (ضرائب عامه - عقارية - مبيعات - قيمة مضافه - كسب عمل(المرتبات) خصم منبع) والمطالبات الضريبية حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ مع ارفاق صور النماذج ومحاضر الفحص.

ب- تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة العربية الفندقية في٢٠٢٦/٣/٣١ (تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات – تقرير مراقب الحسابات الخارجي).

ج- القوائم المالية للشركات (ايجيبت ميديا سوفت – المحور) والتقارير المعدة من ممثلى الشركة فى مجالس ادارة تلك الشركات في ٢٠٢٦/٣/٣١.

د - تقارير الهيئة العامة للرقابة المالية خلال الفترة من ١/١ وحتي ٢٠٢٦/٣/٣١.

ه- بيان القضايا الخاص بالأكاديمية .

و- ما يفيد التنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار فيما يخص مركز الخدمات ومدي خضوعه.

ز- لائحة اسعار الخدمات المعدلة للمتعاملين مع الشركة طبقا للموافقة من مجلس الادارة رقم ٣٦٧ في ٢٠٢٥/١٢/٢٤

ح- صوره من محاضر مجلس الاداره و قرارات السيد رئيس مجلس الاداره الخاصه بالاكاديميه .

ط- موافاتنا بوثيقة التامين الطبي الجديد مع شركة جي اي جي للعام ٢٠٢٦

يتعين سرعة موافاتنا بتلك البيانات حتي نتمكن من اتمام اعمال المراجعة .

- صدور عدد (١٨) حكم نهائي لصالح الشركة ولم يتم التنفيذ حتي تاريخه بأجمالي مبلغ بنحو ١٤٤,٤٥٣ مليون جنيه بالإضافة إلي الفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق يرجع تاريخ بعض تلك الأحكام الي عام ٢٠١٥ .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم تنفيذ تلك الأحكام والعمل على تنفيذها حفاظاً علي حقوق الشركة.

- تبين وجود عدد(١٥) شيك محال للشئون القانونية بأجمالي مبلغ نحو ٩,٢٥٨مليون جنيه بدون رصيد وقد تم الحكم علي بعض العملاء بكفالة لإيقاف التنفيذ .

نوصي بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن ومراعاة الحصول علي الضمانات الكافية عند التعامل مع العملاء حفاظا.

الاستنتاج: -

وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عالية، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي (شركة مساهمة مصرية) في ٢٠٢٦/٣/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

تحريرا في /٢٠٢٦/٦

وكيل الوزارة

نائب اول مدير ادارة

محاسبة / شريفة ابراهيم محمد